

أثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية
للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

The impact of corporate characteristics on Voluntary disclosure in the annual reports of Jordanian public shareholding Industrial companies

د. علاء جبر المطارنة

جامعة جرش - الأردن

تاريخ استلام البحث 2018/4/27 تاريخ قبول النشر 2018/7/6 تاريخ النشر 2019/8/19

المستخلص

في السنوات الاخيرة و كنتيجة للعديد من الفضائح المالية للشركات (Parmalat, Enron, WorldCom, ImClone, Adelphia, and Tyco) فان الشركات في جميع انحاء العالم اصبحت توسع نطاق المساءلة في المجال الاجتماعي و القضايا البيئية من خلال دمج هذه القضايا في جداول اعمالها من اجل الحرص على عدم حدوث مثل هذه الازمات المحتملة، حيث ان الافصاح عن مثل هذه الامور يعمل على تعزيز الشفافية و المصداقية لاهداف الشركة و ادارة اصحاب المصلحة و ذلك بغية الحصول على دعمهم من خلال خلق سمعة اجتماعية و بيئية. هدفت هذه الدراسة الى اختبار طبيعية العلاقة ما بين خصائص الشركة و مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية و البالغة (56 شركة) و المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من 2014 - 2016. حيث اعتمدت الدراسة في دراستها لخصائص الشركات على مؤشرات تتضمن كل من مكتب التدقيق، عمر الشركة، حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية، مكتب التدقيق، حجم الشركة، العائد على الاستثمار، عمر الشركة، الرافعة المالية. و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لدراسة محتوى التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. حيث تم إعداد قائمة مكونة من 54 عنصرا لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات عينة الدراسة. و قد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار في اختبار مؤشرات الدراسة وفرضياتها. و قد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة كان أهمها وجود ارتباط ايجابي فيما بين مستوى الإفصاح الاختياري وما بين كل من مكتب التدقيق، عمر الشركة، حجم الشركة (من حيث إجمالي الأصول) و الربحية فضلا عن وجود علاقة سلبية فيما بين مستوى الإفصاح الاختياري و الرافعة المالية للشركات. اما أهم توصيات الدراسة فتتلو بضرورة اعتبار الإفصاح الاختياري مصدرا هاما في الشركة بسبب علاقته الوثيقة الصلة بتوزيع الدخل و الثروة، البطالة، السلامة و الأمن في العمل، ومستوى التدريب، والاختلالات الإقليمية، والتلوث البيئي، واستخدام الطاقة، واستهلاك الموارد الطبيعية للشركة على المدى القصير وطويل الأجل.

الكلمات الافتتاحية: خصائص الشركات، مكتب التدقيق، عمر الشركة، حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية

Abstract

Recently, as the result of the recent financial scandals (Parmalat, Enron, WorldCom, ImClone, Adelphia, and Tyco) companies all over the world appear to expand their accountability in social and environmental issues by internalising such concerns into their agenda in order to prevent such potential crisis. Voluntary Disclosure is recognised as having the potential to enhance transparency and credibility for the company's objectives and to manage their stakeholders in order to have their support and approval through the creation of social and environmental reputation.

The purpose of this study is to investigate and examined the relationship between specific Company Characteristics and Voluntary Disclosure level in annual reports of 56

Jordanian Public Shareholding Industrial companies listed on the Amman Stock Exchange over the period 2014-2016. The company characteristics used in the study are; Audit Type, Firm Age, Firm Size, Profitability, Leverage.

The data collection methodology of the study is content analysis of annual reports of listed companies in the Amman Stock Exchange. A disclosure checklist consisting of 54 voluntary items is developed to measure levels of voluntary disclosure of the sample companies and sample statistical analysis is performed using multiple regression analysis. The findings of this study provide evidence of a positive association between voluntary disclosure level and Audit Type, Firm Age, Firm Size (in terms of total asset) and Profitability. In Contrast, negative association is observed between Companies listing leverage and voluntary disclosure. study contributes to the understanding of Voluntary Disclosure in the context of developing countries in general and Jordan in particular. Furthermore, the finding of the study may be of interest to policy makers and regulators who want to improve corporate voluntary disclosure in Jordan.

Key Words: Corporate Characteristics, Audit Type, Firm Age, Firm Size, Profitability, Leverage

1. المقدمة

أصبح الناس في المجتمعات الحالية أكثر وعياً و فهما لعلاقتهم بالتقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الاستجابة للنشاطات المناهضة للشركات. و نتيجة لذلك قد دعى العديد من المنظمون و المستثمرون و أصحاب المصلحة الآخريين إلى المزيد من الشفافية للشركات حيث أدركت الشركات أهمية تقديم معلومات عن مجموعة أوسع من النشاطات بما في ذلك أدائها المالي و غير المالي (Akisik, O., Gal, G, 2011).

ونتيجة العديد من الفضائح في جميع أنحاء العالم كان سببها الافتقار أو الإفصاح غير اللائق للشركات. حيث يعتمد أصحاب المصلحة المختلفون على إفصاحات الشركات في عملية اتخاذ القرارات. و قد عرفت الأدبيات السابقة الإفصاح على انه إبلاغ المعلومات الاقتصادية سواء كانت مالية أو غير مالية، كمية أو غير كمية او غير ذلك بخصوص المركز المالي للشركة و أدائها. و ينقسم الإفصاح إلى فئتين إفصاحاً إلزامي و إفصاح اختياري. حيث يتكون الإفصاح إلزامي من معلومات يتم الكشف عنها من أجل الامتثال لمتطلبات القوانين و التشريعات و الأنظمة و اللوائح. و من ناحية أخرى الإفصاح الاختياري هو إي معلومات يتم الإفصاح عنها بالإضافة إلى الإفصاح إلزامي.

إن الإفصاح إلزامي عن المعلومات لا يمكن إن يفي باحتياجات أصحاب المصلحة المتنوعة من المعلومات. فقد أصبحت المجتمعات تطلب مستوى اعلى للإفصاح عن المعلومات من قبل الشركات. فالحاجة إلى إعداد التقارير غير المالية هي لمواجهة تحديات البيئة و العولمة من خلال تشجيع الاستفادة من العمليات القائمة على المعلومات و المعرفة في أنشطة الاعمال. ان المعلومات غير المالية و التي تنتمي إلى الجزء السردى من التقارير السنوية هي إضافة إلى المعلومات المالية و الكشف عنها طوعاً لخدمة أفضل لأصحاب المصلحة في الشركة (Mohammed, S. & Islam, M. 2014). لذلك فان الإفصاح الاختياري يخدم كوسيلة اتصال فعالة بين الأطراف ذات الصلة و تعزيز حماية مصالحهم. يشير (Leite, L. C. Q. C, 2011) إلى إن الشركات التي حسنت صورتها المؤسسية قد جنت العديد من الفوائد الاقتصادية نتيجة الإفصاح الاختياري عن المعلومات.

2. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

1- تقييم مدى الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي عن الفترة بين عامي 2014-2016.

2- تقييم الخصائص الداخلية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي التي تؤثر على نطاق الإفصاح الاختياري للمعلومات غير المالية.

3. أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1- التعرف على أهم خصائص الشركة التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

2- بيان أهمية الإفصاح الاختياري عن المعلومات وغير المالية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي على تقييم المستثمرين الحاليين والمتوقعين لها.

4. مشكلة الدراسة

تعتبر التقارير السنوية للشركات وسيلة هامة لإيصال المعلومات المالية و غير المالية بين الشركة و أصحاب المصلحة المختلفين. حيث يعد الإفصاح عاملا مهما في تقييم شفافية الشركات ذلك إن الافتقار إلى الإفصاح المحاسبي الكافي يمنع أصحاب المصلحة المختلفين من تلقي المعلومات الهامة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات. كما إن مسألة الإفصاح في تقارير الشركات لا تتأثر بالعوامل البيئية فحسب بل أيضا تتأثر بخصائص الشركات (عمر الشركة، حجم الشركة، الربحية، السيولة، حجم مكتب التدقيق، الملكية الحكومية)، لذلك تتبلور مشكلة الدراسة بتساؤلات التالية :

السؤال الرئيسي: هل يوجد أثر لخصائص الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي على الإفصاح الاختياري لها

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكتب التدقيق الخارجي على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الاستثمار على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

5. فرضية الدراسة

بناء على تساؤلات مشكلة الدراسة فان فرضيات الدراسة تتمحور بمايلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد اثر لخصائص الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي على الإفصاح الاختياري لها

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: H_{01} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكتب التدقيق الخارجي على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

الفرضية الفرعية الثانية: H_{02} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة: H_{03} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الاستثمار على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

الفرضية الفرعية الرابعة: H_{04} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الخامسة: H_{05} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

6. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لقياس الإفصاح عن الاستدامة و ذلك من خلال قائمة مكونة من 54 عنصرا يتم من خلالها قياس مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، و ذلك للأسباب التالية (Alves, H. Et Al, 2012):

1- تحليل المحتوى هو السائد في الأدبيات و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، بالإضافة إلى تشجيع العديد من الباحثين على استخدامه، بالإضافة إلى موثوقية و صحة تحليل المحتوى مع وجود نقص في الوسائل الأخرى التي يمكن إن تقيس مدى الإفصاح بشكل فعال

2- على عكس الأساليب الأخرى المستخدمة مثل الاستبيانات، يقوم هذا التحليل بتقييم معلومات التقارير السنوية دون علم القائم على إعداد هذه التقارير مما يجعله تحليلا مستقلا.

و من اجل قياس مدى الإفصاح الاختياري للشركات تم استخدام تحليل المحتوى للتقارير السنوية عن الفترة ما بين 2014-2016، و قد تم اختيار التقارير السنوية كأساس لجمع البيانات المتعلقة بالإفصاح الاختياري للأسباب التالية ((Hughes, Et Al, 2001) (Tilt, C. A, 2001):

1- التقارير السنوية إلزامية كما هو مطلوب بموجب التشريعات و بالتالي يتم إصدارها بانتظام و خاصة من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي، مما يجعل من عملية المقارنات سهلة نسبيا.

2- تعتبر التقارير السنوية أكثر قنوات الاتصال استخداما من اجل التواصل مع أصحاب المصلحة بطريقة منهجية.

3- تعتبر التقارير السنوية أكثر الوسائل مصداقية للإفصاح الاختياري مقارنة بجميع اشكال الإفصاح الأخرى.

و قد تم تصميم و تجميع البيانات المتعلقة بمؤشر الإفصاح الاختياري من خلال فحص التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي عن الفترة ما بين 2014-2016. و في حال وجود المعلومات الموجودة في القائمة المصممة يتم وضع قيمة (1) و في حال عدم وجود هذه المعلومات يتم وضع (0)

7. عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي في نهاية عام 2016. و شملت العينة الأولية 56 شركة. حيث تم تحميل التقارير السنوية لهذه الشركات من خلال موقع الشركة و موقع مركز إيداع الأوراق المالية الأردني على الانترنت.

8. الدراسات السابقة

قام (Alves Et Al. 2012) بدراسة العلاقة بين خصائص الشركة و متغيرات حوكمة الشركات و الإفصاح الاختياري باستخدام عينة من 38 شركة برتغالية و 102 شركة اسبانية للعام 2007. و قد وجدت الدراسة ان حجم الشركة، فرص النمو، الأداء التنظيمي و تعويضات مجلس الإدارة هي المحددات الرئيسية لعملية الإفصاح الاختياري. ويرى (Kolsi, M. C, 2012) ان الرافعة المالية، نوعية التدقيق، القطاع المالي و نسبة الربحية هي محددات هامة للإفصاح الاختياري. في حين ان هيكل الملكية و حجم الشركة ليس لهما اي تأثير على الإفصاح الاختياري.

وبهدف التعرف على الارتباط بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية و خصائص الشركات (حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، الربحية، عمر الشركة) قام (Soliman, M, 2013) بدراسة أكثر من 50 شركة مدرجة في البورصة المصرية للفترة بين عامي 2007-2010 و ذلك من خلال قائمة مكونة من 60 عنصرا. و أظهرت نتائج الدراسة ان حجم الشركة و ربحيتها يرتبطان ارتباطا ايجابيا كبيرا بمستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية. من ناحية أخرى، فان حجم مكتب التدقيق و عمر الشركة ليس لهما ارتباطا كبيرا مع مستوى الإفصاح.

وقد قام (Uyar, Et Al. 2013) بدراسة العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية التركية المدرجة في بورصة اسطنبول. حيث تم استخدام تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات المدرجة للعام 2010. و قد أظهرت النتائج وجود ارتباط ايجابي بين مستوى الإفصاح الاختياري و حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، ملكية الشركة و حوكمة الشركة. و مع ذلك، وجد ان الرافعة المالية و تشتت الملكية (نسبة الأسهم المملوكة من مساهمين غير معروفين) لها ارتباط سلبي بمستوى الإفصاح الاختياري. كما تبين وجود علاقة غير ذات أهمية بين الربحية، سنة الإدراج، حجم المجلس بمستوى الإفصاح الاختياري.

وبهدف التعرف على مدى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية في سوق عمان المالي. قام (Ababneh, B. M. 2013) بدراسة 28 شركة إسلامية للفترة بين عامي 2010-2011. و قد أظهرت نتائج الدراسة ان حجم الشركة، ملكية الشركة هي من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري.

و بهدف التعرف على خصائص الشركات الهامة التي يمكن ان تؤثر على الإفصاح عن المعلومات غير المالية من قبل الشركات الدوائية و الكيماوية في بنغلادش، قام (Mohammed, S &Islam, M, 2014) بدراسة 22 شركة مدرجة. و قد أشارت نتائج الدراسة إلى مدى تأثير خصائص الشركة على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، و بالإضافة إلى ان خاصيتي الحجم و العمر قد ساهمتا و بشكل فعال بتعزيز عملية الإفصاح.

ويهدف التعرف إلى بيان مدى و مستوى ممارسات الإفصاح الإلزامي و الاختياري للشركات في بنغلادش قام (Hasan, M & Hosain, M, 2015) بدراسة عينة مكونة من 54 شركة مدرجة للفترة من 2010-2013. و قد أشارت نتائج الدراسة إلى انه بالمتوسط 71% من الشركات التي تم تحليلها تفصح عن كمية اكبر من المعلومات الإضافية. كما أوضحت الدراسة ان حجم الشركة يرتبط و بشكل ايجابي و مؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات البنغلادشية.

و بغرض التعرف على العلاقة بين خصائص الشركة و مدى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق طهران المالي قام (Filsaraei, M & Azarberahman, A, 2016) قام بدراسة 254 شركة. و قد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية كبيرة بين حجم الشركة و مدى الإفصاح الاختياري عن المعلومات الطوعية، على العكس من ذلك لا توجد علاقة هامة بين حجم مكاتب التدقيق و مدى الإفصاح الاختياري، كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية و نسبة الرافعة المالية و مدى الإفصاح الاختياري.

قام (Habbash, M, Et Al, 2016) بفحص مستوى الإفصاح الاختياري في المملكة العربية السعودية و بيان الدوافع الرئيسية له. و قد شملت عينة الدراسة 361 شركة مدرجة في السوق المالي عن الفترة من 2007-2007 و ذلك باستخدام قائمة مرجعية تحتوي على 54 بنداً. و قد توصلت الدراسة إلى ان حجم الشركة، عمر الشركة، الربحية، تخصص مدقق الحسابات، ملكية الأسرة و نوع الصناعة تؤثر ايجابيا على عملية الإفصاح الاختياري. كما بينت أيضا وجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية و الإفصاح الاختياري. بالإضافة إلى ان استقلالية مجلس الإدارة، شركات التدقيق الأرع الكبرى و ملكية الدولة ليس لها تأثير على الإفصاح الاختياري.

نتيجة لانخفاض العام في أسعار الأسهم للعديد من الشركات ما بين عامي 2011-2015 بسبب سوء ممارسات حوكمة الشركات قام (Maina, E. K, Et.Al 2017) بدراسة العلاقة ما بين الإفصاح و الشفافية و أداء الشركات مع خصائص الشركة، حيث تمت دراسة 60 شركة مدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية. و قد توصلت الدراسة إلى ان خصائص الشركة لها تأثير كبير على العلاقة بين الإفصاح و الشفافية و أداء الشركات.

و لدراسة كيفية تأثير خصائص الشركات (حجم الشركة، الربحية، مكتب التدقيق، الملكية، نوع الصناعة، مستوى السوق المالي) على كمية الإفصاح الاجتماعي و البيئي في الأردن، قام (Bani-Khalid, T, Et.Al, 2017) بدراسة الشركات الصناعية الأردنية للفترة بين عامي 2010-2012 باستخدام مؤشر إفصاح استنادا إلى منهجية Ernst And Ernst. و قد توصلت الدراسة الى ان حجم الشركة، مكتب التدقيق و الأداء المالي في سوق عمان المالي ترتبط ارتباطا وثيقا بكمية الإفصاح الاجتماعي و البيئي بينما الربحية و العمر و نوع الصناعة الملكية ليس لها إي ارتباط بكمية الإفصاح الاجتماعي و البيئي.

9. الاطار النظري

9.1 مفهوم وأنواع الإفصاح وأهميته للشركات على المستوى الاقتصادي: The Concept And Types Of Disclosure And Its Importance For Companies On Economic Level

إن الإفصاح المحاسبي يعد أمراً مهما لجميع أصحاب المصلحة حيث انه يستوعب البيانات المالية لتكون ذات مغزى. إن الأنشطة الاقتصادية المفصحة عنها يجب ان تكون واضحة و إن توفر معلومات مفيدة لجميع أصحاب المصلحة للحد من أوجه عدم اليقين. مما يساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية المناسبة. و تعد التقارير السنوية

التي تصدرها الشركات وسيلة اتصال رسمية و إلزامية بين الشركات و مستخدمي هذه القوائم. و تدمج التقارير السنوية ما بين الإفصاح الإلزامي و الإفصاح الاختياري على حد سواء. فالإفصاح الإلزامي هو المعلومات الواجب نشرها و التي تتطلبها القوانين و الأنظمة و المعايير المعمول بها، إما الإفصاح الاختياري فهو يشير في المقام الأول إلى المعلومات خارج البيانات المالية الغير ملزمة بالقواعد أو المعايير المحاسبية و يتم بمبادرة من الشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة المختلفين، و تشير أيضا إلى المعلومات الإضافية التي تقدمها الشركات إلى جانب المعلومات الإلزامية و ذلك للحد من عدم تماثل المعلومات (Hasan, M. T. & Hosain, M. Z. 2015). و قد أشار (Gray, R. Et Al, 1996) إلى أن الإفصاح الاختياري يتخذ مجموعة من الاشكال التالية:

- 1- الإفصاح عن معلومات مختلفة عن معلومات المحاسبة التقليدية، بعبارة أخرى الإفصاح عن معومات أخرى غير الإحداث الاقتصادية.
- 2- الإفصاح عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- 3- الإفصاح لمختلف الأفراد و المجموعات و ليس فقط لمقدمي التمويل.
- 4- الإفصاح لاغراض مختلفة و ليس فقط لتمكين القرارات ليتم اتخاذها و التي تحصر في القرارات المالية او التدفقات النقدية.

ويؤكد الباحثين إلى ضرورة ان يكون هناك اتجاه متزايد نحو المزيد من الشفافية و المساءلة في عملية الإفصاح عن أداء الشركات نحو إفصاح أكثر شمولاً ليشمل البعد البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي لأنشطة الشركات. وذلك بسبب ان عملية الإفصاح عن المعلومات غير المالية هو امر مهم لمختلف مستخدمي معلومات الشركة حيث انه يوفر معلومات تتجاوز النتائج المالية و التي يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، فالإفصاح عن المعلومات المالية فقط لا يوفر للمستثمرين التقييم المستقبلي للشركة و القدرة على فهم الفرص و المخاطر، لذلك فان الإفصاح عن المعلومات الغير مالية جنبا الى جنب مع المعلومات المالية تساعد في عملية تصور المخاطر و الفرص المستقبلية، توفير رؤية قيمة و كلية للإدارة، بالإضافة إلى تقييم التوقعات المالية للشركة (Mohammed, S. & Islam, M. 2014). و يشير (Wadhwa, P. 2017) إلى انه و نتيجة لتوسع مجموعة أصحاب المصلحة و بالتالي اختلاف المعلومات التي يهتمون بها، فانه لا يمكن الوفاء بها بمجرد الإفصاح عن البيانات المالية فقط، فمقاييس إعداد التقارير المالية تؤدي الى قرارات تشغيلية قصيرة الأجل تعزز الإرباح قصيرة الأجل على حساب الأداء طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك فان المعلومات المالية تفسر الأداء التاريخي فقط، في حين يحاول أصحاب المصلحة التنبؤ بأداء الشركات في المستقبل، و بالتالي فان هناك حاجة ماسة إلى المعلومات التي يمكن ان تسهل التنبؤ بالأداء المستقبلي. و يمكن تلبية هذه الحاجة بكفاءة من خلال الإفصاحات غير المالية.

ويرى (Matarneh, A. J. 2011) الى ان عملية الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية تعد مدخلا هاما في فهم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية المتصلة بالتنمية و النقاشات و الحلول المتعلقة بها، حيث يمكن اعتبار هذا النوع من الإفصاح مصدرا هاما و وثيق الصلة بتوزيع الدخل و الثروة، البطالة، السلامة و الأمن في العمل، مستوى

التدريب، الاختلالات الإقليمية، التلوث البيئي، استخدام الطاقة، استهلاك الموارد الطبيعية. و بالتالي فان هذه المعلومات مهمة ليس فقط لمساهمي الشركة و انما لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مما يمكنها من إصدار أحكام مستنيرة بشأن الأداء الاجتماعي و البيئي للشركة، مما يساعد في فهم هذه المشاكل و مناقشتها ومن ثم حلها. و في هذا السياق أشار (Samuels, J, 1990) إلى ان هناك معلومات ذات صلة متاحة داخل الشركات لا يتم الكشف و الإفصاح عنها، و التي من شأنها المساهمة في فهم المشاكل البيئية و الاجتماعية والتنمية.

9.2 النظريات التي تفسر الإفصاح الاختياري Theories Explaining The Voluntary Disclosure

Variance

هناك الكثير من الأدبيات السابقة حول ممارسات الإفصاح الاختياري للشركات و التي تنامت على مدار السنوات الماضية. حدد الباحثون العديد من النظريات لشرح التباين في الإفصاح الاختياري في الشركات، و تشمل هذه النظريات:

- 1- نظرية الوكالة (Agency Theory): و تشير هذه النظرية إلى ان الشركات تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات من أجل خفض تكاليف الوكالة التي تنشأ بين المدراء و أصحاب الأسهم (Alves, H. Et Al, 2012).
- 2- نظرية الشرعية (Legitimacy Theory): تشير هذه النظرية إلى ان الشركات لديها عقد اجتماعي مع المجتمع ينطوي على التزامات متبادلة تحدها درجة التطابق بين النظم و القيم و المعايير و المعتقدات، و بالتالي فأنها تقوم بتوفير مستويات اكبر من الإفصاح الطوعي من أجل ضمان امتثالها لأخلاقيات و أنظمة المجتمع، ذلك ان الإفصاح الإلزامي غير كاف (Bazine, E, &Vural, D, 2011)
- 3- نظرية الإشارة (Signalling Theory): و تشير هذه النظرية إلى الشركات التي توفر مستويات كبيرة من الإفصاح الاختياري تسعى إلى تقليل التباين في المعلومات و الإشارة إلى جودة قيمة الشركة الحقيقية من خلال توفير المزيد من المعلومات للإطراف التي تفتقر إلى مثل هذه المعلومات (Bazine, E., &Vural, D, 2011).
- 4- نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory): و تشير هذه النظرية إلى ان الشركات يجب ان تلبى مصالح و الحاجة إلى المعلومات لجميع أصحاب المصلحة و ليس لفئة محددة فقط. و تتوقع هذه النظرية أيضا ان الشركات الكبيرة أكثر عرضة لتوفير المزيد من المعلومات بسبب الضغط الكبير من العديد من أصحاب المصلحة . (Abdel-Fattah, T.M.H, 2008) و يشير (Gray, Et. Al, 1996) إلى انه كلما ازدادت قوة أصحاب المصلحة، كلما كان على الشركة ان تتكيف. كما انه ينظر إلى الإفصاح الاختياري كجزء من الحوار بين الشركة و أصحاب المصلحة. و هكذا تؤكد هذه النظرية ان استمرار وجود الشركات يتطلب دعما من أصحاب المصلحة و إن يجب السعي و تعديل أنشطة الشركة للحصول عليها.
- 5- النظرية المؤسسية (Institutional Theory): تقترح هذه النظرية ان ميل الشركات نحو الامتثال للمعايير و التقاليد و التأثيرات الاجتماعية السائدة يؤدي الى بعض التجانس بين الشركات في هيكلها و أنشطتها، فالشركات الناجحة هي تلك التي تحقق الدعم و الشرعية عند التكيف مع الضغوط الاجتماعية و بالتالي يتم قبولها و تقديرها (Oliver, C,1997).

9.3 خصائص الشركات

9.3.1 حجم مكتب التدقيق Type Of Audit Firm

يعتبر حجم مكتب التدقيق من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى ممارسات الإفصاح الاختياري في الشركات. حيث تعتبر البيانات المالية المدققة جزءا من احتياجات أصحاب المصلحة التي تستخدم لتعزيز ثقتهم في ممارسات الشركة (Bani-Khalid, T. Et Al, 2017). وأشار (Khasharmeh & Desoky, 2013) إلى ان شركة التدقيق قد يكون لها دور هام فيما يتعلق بكمية المعلومات التي تفصح عنها الشركة. و يرى (Hail, 2002) ان نوع شركة التدقيق يعد عاملا مهما في تحسين ممارسات الإفصاح لدى الشركات.

ويرى الباحث ان شركات التدقيق الدولية مثل شركات التدقيق الأربع الكبرى لها تأثير على مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات اكبر من شركات التدقيق المحلية. حيث أوضح هنا (Alsaeed, 2006) إلى ان الشركات الأربع الكبرى أكثر اهتماما بسمعتهم و بالتالي يتطلبون إفصاحا اكبر من عملائهم مما يؤدي الإفصاح عن مستويات اعلي من المعلومات، بالإضافة إلى ان مثل هذه الافصاحات قد تستخدم للإشارة إلى جودة اعمالهم. و يبين (Malone Et Al, 1993) ان شركات التدقيق الأصغر هي أكثر حساسية لمطالب العملاء بسبب العواقب الاقتصادية المرتبطة بفقدان العميل، و من ناحية أخرى فان شركات التدقيق الكبيرة لديها حافز اكبر للمطالبة بالمزيد من الافصاحات من العميل. كما يشير (Abd-Elsalam, 1999) إلى ان شركات التدقيق الكبرى تعمل بجد لحماية سمعتها، كما أنها أكثر استقلالية من شركات التدقيق الصغيرة، لذلك فإنهم يطلبون من عملائهم إتباع قواعد الإفصاح الإلزامية بالإضافة إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات طوعا. ويرى الباحث أنه يمكن تفسير النتيجة بان شركات الدقيق الأربع الكبرى لا تقوم فقط بمراجعة البيانات المالية لعملائها، بل أيضا توجههم نحو تحسين التقارير و زيادة الشفافية.

9.3.2 حجم الشركة Company Size

يعتبر حجم الشركة احد العوامل المرتبطة بمستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية، كما انه له تأثير مباشر على مستوى الإفصاح من حيث الجودة و الكمية (Wang, 2017) ، حيث أشار (Patten, 2002) إلى ان الشركات الأكبر حجما تفصح عن معلومات بشكل أكثر تفصيلا من الشركات صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمعلومات البيئية و الاجتماعية. يمكن تفسير تأثير حجم الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري على حقيقة ان الشركات الكبيرة يتوافر لديها هيكل تنظيمي أفضل، نظام معلومات أكثر تطورا، أنشطة و شرائح تشغيلية أكثر تعقيدا و تنوعا (Uyar, A. Et Al, 2014).

وأشار (Hanafi, 2006) إلى الشركات الكبيرة تفصح و بشكل تفصيلي اكثر من الشركات صغيرة الحجم و ذلك أنها تخضع للمزيد من الاهتمام و التدقيق من قبل أصحاب المصلحة المختلفين مما يجعلها تحت ضغط اكبر. و يبين (Owusu-Ansah, 1998) إلى ان الشركات الكبرى أكثر قدرة على تحمل تكاليف الإفصاح الاختياري الإضافية من الشركات الصغيرة، تقترح نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholders Theory) ان الشركات الكبرى لديها العديد من أصحاب المصلحة مما يشكل ضغطا على الإدارة للإفصاح عن الكثير من المعلومات، وتواجه الشركات الكبرى تكاليف سياسية اكبر من الشركات الصغيرة و بالتالي فإنها تعمل على خفض هذه التكاليف من خلال الإفصاح عن المزيد من المعلومات. و في نفس الاتجاه بين (Alsaeed, 2006) ان تكلفة الإفصاح عن المعلومات في الشركات الأكبر حجما ليست مرتفعة بالمقارنة مع الشركات الأصغر حجما، كما انه من المرجح ان إدارات الشركات الأكبر حجما تدرك أهمية الفوائد المحتملة للإفصاح عن هذه المعلومات (مثل زيادة قابلية التسويق، زيادة سهولة التمويل)، بالإضافة إلى ان الشركات الأصغر حجما تشعر بان الإفصاح الكامل عن المعلومات قد يعرض وضعها التنافسي للخطر.

9.3.3 الأداء المالي Financial Performance

إن مؤشرات الأداء المالي على سبيل المثال (ROE, ROI, ROS) من المؤشرات و العوامل الرئيسية التي استخدمت على نطاق واسع في الشركات لبيان العلاقة بين الأداء المالي للشركات والإفصاح الاختياري (Bani-Khalid, T. Et Al, 2017) و قد تم استخدام معدل العائد على الاستثمار كمؤشر للأداء المالي في هذه الدراسة. حيث أشارت غالبية الدراسات إلى وجود ارتباط ايجابي بين الربحية و الإفصاح الاختياري كدراسة كل من (Hussainey. Et Al, 2011; Hanafi, 2006; Haniffa&Cooke, 2005; Singh &Ahuja, 1983;) (Inchausti, 1997; Patton &Zelenka, 1997; Uyar, 2011)، حيث يمكن تفسير هذا الارتباط من خلال النظريات التالية:

1- تشير نظرية أصحاب المصلحة على ان ربحية الشركة تعتبر واحدة من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في إدارة الشركات. حيث يشير (Cormier, D. et al, 2010) إلى ان الشركات التي لديها ربح معقول فانه تلقائيا يكون مستوى الإفصاح الاختياري فيها مرتفع، ذلك ان ميزة الربح قد تؤدي بالشركات أخلاقيا إلى القيام بالمزيد من الممارسات بطرق مسؤولة اجتماعيا، بالإضافة الى إرضاء جميع أصحاب المصلحة (Cormier, D. Et Al, 2010).

2- تقترح نظرية الوكالة (Agency Theory) إن مديري الشركات ذات الأداء المالي الجيد يميلون إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات من أجل إظهار و شرح للمساهمين انهم يتصرفون في مصلحتهم الفضلى و يبررون دعم استمرار موافقهم و امتيازات التعويضات، بالإضافة لتعزيز الانطباع الايجابي عن الشركة (Uyar, Et Al. 2013).

3- تقترح نظرية التكاليف السياسية (Political Costs Theory) ان إدارة الشركات المربحة تفصح عن المزيد من المعلومات لتبرير هذه الأرباح (Inchausti, B.G, 1997).

4- تقترح نظرية الإشارة (Signaling Theory) إن الشركات المربحة سوف تقوم بالإفصاح عن المزيد من المعلومات من أجل الاستفادة من نجاحها و ذلك من خلال رفع سعر و قيمة أسهمها. و يؤكد (Marston &Polei, 2004) على تشجيع الشركات "الاخبار السارة" على تمييز نفسها عن الشركات الأخرى عن طريق الإفصاح عن المزيد من المعلومات. كما ترغب إدارة الشركات ذات الأداء المالي الجيد إلى الكشف عن المزيد من المعلومات لأصحاب المصلحة لتعزيز الانطباع الايجابي (Alsaeed, 2006).بالإضافة إلى ان حجم المكاسب و التأثير النهائي على الأسعار النهائية قد يختلف اختلافا كبيرا تبعا للمعلومات المفصح عنها و عن الطرق التي يتم بها الإفصاح عن المعلومات و استخدامها (Mohammed, S. &Islam, M. 2014).

9.3.4 عمر الشركة Firm Age

أشارت العديد الدراسات إلى وجود ارتباط ايجابي بين الربحية و الإفصاح الاختياري.إنالأساس المنطقي لاختيار هذا المتغير يكمن في إمكانية الشركة الأكبر عمرا بتحسين ممارساتها في إعداد التقارير المالية مع مرور الوقت، بالإضافة إلى تحسين صورتها و سمعتها في السوق (Alsaeed, 2006).وأشار (Parsa &Kouhy, 2008) إلإن الشركات الأكبر عمرا تميل لممارسات و عمليات الإفصاح الاختياري أكثر من الشركات الأصغر عمرا، و يعزى ذلك إلإن الشركات الأصغر عمرا اصغر منطقيا من حيث ممارسات الإفصاح الاختياري من الشركات الأكبر عمرا. ويشير كل من (Mohammed, S. &Islam, M. 2014) إلى ان الشركات الأكبر عمرا تميل إلى أعلى التعبير و مناقشة نقاط قوتها بما في ذلك الخبرة و القدرة على ممارسة الأعمال التجارية. يبين (Owusu-Ansah, 1998) وجود 3 أسباب تفسر مدى تأثير عمر الشركة على الإفصاح لديها، قد تعاني الشركة الأصغر سنا من العوائق التنافسية، جمع

المعلومات و نشرها قد يكون أكثر تكلفة و مرهقا بالنسبة للشركات الأصغر سنا، و أخيرا قد تفتقر الشركات الأصغر سنا إلى "سجل حافل" يمكن إن تعتمد عليه في عملية الإفصاح. ويشير (Hasan, M. T. & Hosain, M. Z. 2015) إلى ان الشركات الكبر عمرا تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات في تقاريرها السنوية بسبب خبرتها و رغبتها في الحفاظ على سمعتها و صورتها في السوق (Akisik, O., Gal, G, 2011). إن الشركات الأصغر سنا تفتقر الى الموارد المالية و الخبرات اللازمة لتنظيم معلومات اكثر مما هو مطلوب، كما انه هذه الشركات تعطي الأولوية لتلبية تكاليف الإنشاء و البحث و التطوير بدلا من تكبد التكاليف الإضافية للإفصاح الاختياري، بالإضافة الى أنها تواجه ضغطا اقل من الصحاب المصلحة بخصوص الإفصاح عن المزيد من المعلومات.

9.3.5 الرافعة المالية Leverage

أشار كلمن (Haniffa And Cooke, 2002; Gul And Leung, 2004; Cheng And Courtenay, 2006) إلى وجود ارتباط ايجابي بين نسبة الرافعة المالية و الإفصاح الاختياري حيث إنالرأي السائد على نطاق واسع هو ان الشركات التي لديها نسبة مديونية مرتفعة تعاني من تكاليف وكالة مرتفعة، لذلك فإنها تميل إلى الإفصاح بشكل اكبر و ذلك لتلبية احتياجات الحصول على المعلومات من الدائنين و بالتالي تخفيض تكلفة رفع راس المال (Chow, C.W., Wong–Boren, A., 1987).

10. التحليل الإحصائي:

10.1 منهجية الدراسة:

لبيان العلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، استخدم الباحث المعلومات المتوفرة عن تلك الشركات في بورصة عمان لجميع الشركات التي تنطبق عليها الشروط لهذه الدراسة لفترة 3 سنوات تمتد من 2014 ولغاية 2016 حيث بلغت عدد المشاهدات 168 مشاهدة من 56 شركة.

10.2 اختبار التوزيع الطبيعي:

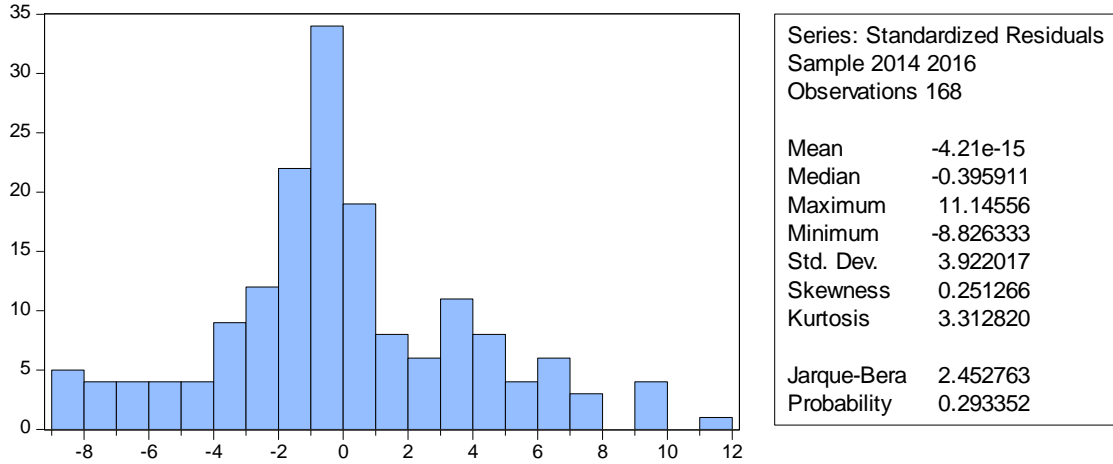
للتحقق من اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي (Normal Distribution)، تم استخدام اختبار (Jarque–Bera)، حيث تكون مجموعة من البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية الاختبار J-B أكبر من 0.05 (Gujarati, 2003)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

جدول (1) اختبار (Jarque–Bera) للتوزيع الطبيعي:

Jarque–Bera Test		المتغير
Sig.	J–B	
0.595533	1.036598	Voluntary Disclosure (Disclosure)
0.000001	28.12151	Auditing Office (Big4)
0.000000	4217.704	Total Assets (Size)
0.001587	12.89142	Return of Investment (ROI)
0.000028	20.97309	Company Age (Age)
0.000000	2308.939	Debt Ratio (DR)

يشير الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة للمتغير التابع الإفصاح الاختياري يتبع التوزيع الطبيعي يكون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، أما جميع المتغيرات المستقلة تشير النتيجة إلى عدم اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات. لكل نتأكد من فرضية التوزيع الطبيعي، غالباً ما نستخدم فحص التوزيع الطبيعي للبواقي، تبين من شكل رقم (1) أن البواقي تعتبر ذات توزيع طبيعي حيث تم اخذ شكل الجرس وان اختبار Jarque-Bera ليس ذات دلالة إحصائية.

شكل رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي للعلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص الشركات



10.3 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

في أبحاث Data Panel أي التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية، أي أن هناك عدة حالات لعدد من الفترات الزمنية، والتي تفترض استقرار السلسلة الزمنية. تبين من جدول رقم (2) لاختبار Hadri لجذر الوحدة بشكل واضح إن السلسلة الزمنية (2016-2014) مستقرة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%.

جدول رقم (2): نتيجة اختبار Hadri لجذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية

جدول رقم (2) اختبار Hadri لجذر الوحدة		
المتغيرات	النموذج مع الثابت	النموذج مع الثابت والاتجاه
	<i>p-value</i>	<i>p-value</i>
Voluntary Disclosure (Disclosure)	0.000	0.000
Auditing Office (Big4)	0.000	0.000
Total Assets (Size)	0.000	0.000
Return of Investment (ROI)	0.000	0.000
Company Age (Age)	0.000	0.000
Debt Ratio (DR)	0.000	0.000

10.4 اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity Test:

من فرضيات نموذج الانحدار أن تكون المتغيرات التفسيرية مستقلة وغير مرتبطة خطياً، لكن من الناحية العملية كثيراً ما تكون المتغيرات المستقلة على علاقة خطية تامة أو شبه تامة، مما يخلق ما يعرف بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ويكثر حدوث هذه المشكلة في حالة البيانات الزمنية نظراً لميل معظم السلاسل الزمنية إلى التغير بنفس اتجاه الدورة الاقتصادية، كما يمكن أن تحدث نتيجة لسوء اختيار النموذج ومتغيراته (عوض، 2009). وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة، يتم عادة استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation بحيث إذا كان معامل بيرسون يزيد عن 80% فإن ذلك يدل على وجود هذه المشكلة، وكما هو مبين في الجدول رقم (3) المتعلق بمعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة.

جدول (3) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

الرقم	المتغير	1	2	3	4	5
1	Auditing Office (Big4)	1				
2	Total Assets (Size)	0.165	1			
3	Return of Investment (ROI)	-0.059	-0.239	1		
4	Company Age (Age)	-0.190	0.068	-0.165	1	
5	Debt Ratio (DR)	-0.061	0.095	0.239	0.056	1

وبعد إيجاد معاملات ارتباط بيرسون - كما هو موضح في الجدول (3)، تبين خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يعتبر الارتباط الذي يصل إلى أعلى من (0.80) مؤشراً لوجود هذه المشكلة، لذا نقول أن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Gujarati,2003).

ولتأكيد النتيجة التي تم الحصول عليها من قيم معاملات الارتباط، تم احتساب قيمة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل التسامح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
Auditing Office (Big4)	70.92	1.079
Total Assets (Size)	10.89	1.122
Return of Investment (ROI)	0.846	1.182
Company Age (Age)	0.923	1.084
Debt Ratio (DR)	0.907	1.103

يبين الجدول أعلاه أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1، وأقل من العدد 5، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

10.5 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول التالي وصفاً لمتغيرات الدراسة للفترة (2014-2016)، وعلى النحو التالي:

جدول (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة (2014-2016)

Leverage (LVG)	Company Age (Age)	Return of Investment (ROI)	Total Assets (Size)	Auditing Office (Big4)	Voluntarily Disclosure (Disclosure)	Measure
34.757	27.054	2.978	69352755	0.411	32.631	Mean
29.022	16.375	13.529	1.97E+08	0.493	4.796	Std. Dev.
242.000	67.000	39.000	1.21E+09	1.000	45.000	Maximum
0.884	6.000	-33.333	394795.0	0.000	20.000	Minimum

تبين من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للإفصاح الاختياري قد بلغ (32.631) مفردة مفصح عنها، وبانحراف معياري (4.796)، وبلغت قيمة أكبر مشاهدة (45)، في حين كانت أقل قيمة (20). وقد بلغ الوسط الحسابي لمكاتب التدقيق في شركات العينة (0.410714) مكتباً، علماً أنه متغير وهمي وبانحراف معياري (0.493434)، وبلغت قيمة أكبر مشاهدة (1)، في حين كانت أقل قيمة (0). وقد بلغ الوسط الحسابي للإجمالي الأصول في شركات العينة (69352755) ديناراً، وبانحراف معياري (1.97E+08) ديناراً، وبلغت قيمة أكبر مشاهدة (1.21E+09) ديناراً، في حين كانت أقل قيمة (394795) ديناراً. وبلغ الوسط الحسابي معدل العائد على الاستثمار في شركات العينة (2.978137%)، وبانحراف معياري (13.5289%)، وبلغت قيمة أكبر مشاهدة (39%)، في حين كانت أقل قيمة (-33.333%). أيضاً بلغ الوسط الحسابي لعمر شركات العينة (27.05357) سنة، وبانحراف معياري (16.37482) سنة، وبلغت قيمة أكبر مشاهدة (67) سنة، في حين كانت أقل قيمة (6) سنوات. كما بلغ الوسط الحسابي لنسبة الرافعة المالية في شركات العينة قد بلغ (34.75677%)، وبانحراف معياري (29.02153%)، وبلغت قيمة أكبر مشاهدة (242%)، في حين كانت أقل مشاهدة (0.884%).

10.6 اختبار الفرضيات:

اعتمدت الدراسة على نموذج رئيسي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لكون المتغير التابع متغيراً متصلًا، وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية الخمس والفرضية الرئيسية المستندة إلى هذه النماذج.

10.6.1 اختبار الفرضية الرئيسية:

تم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الثابت Fixed Effect من خلال برنامج EViews. حيث تبين بالفحص لوجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من شركة إلى أخرى في شركات العينة محل الدراسة.

لا يوجد اثر لخصائص الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان الماليذو دلالة احصائية في الإفصاح الاختياري.

اختبارات العلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص الشركات المتمثلة بالفرضية الرئيسة. حيث تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد على مستوى الشركة من خلال النموذج التالي:

$$Disc_{it} = C_{it} \pm B_1 Big4_{it} \pm B_2 Size_{it} \pm B_3 ROI_{it} \pm B_4 Age_{it} \pm B_5 LVG_{it} \pm \varepsilon_{it}$$

C_{it} : المقدر الثابت للشركة / للسنة t .

$Disc_{it}$: الإفصاح الإختياري للشركة / للسنة t .

$Big4_{it}$: مكتب التدقيق للشركة / للسنة t وهو متغير وهمي يأخذ القيمة 1 اذا كان مكتب التدقيق من الاربعة مكاتب الكبرى وصفر غير ذلك.

$Size_{it}$: حجم الشركة / للسنة t (اللوغرتم لاجمالي الأصول).

ROI_{it} : معدل العائد على الاستثمار للشركة / للسنة t .

Age_{it} : عمر الشركة / للسنة t .

Lvg_{it} : الرافعة المالية للشركة / للسنة t .

المعاملات من B_{1-5} : معاملات الانحدار.

ε_{it} : الخطأ العشوائيللشركة / للسنة t .

تم تنفيذ الانحدار المتعدد ما بين الإفصاح الاختياري (المتغير التابع) وخصائص الشركات (المتغيرات المستقلة) الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، تبين من جدول رقم (6) أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) قد بلغت 31.1% للنموذج، ووجد أيضا أن قيمة F هي 16.047 للمتغيرات المستقلة وأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تستطيع من خلال النموذج المقترح أن تفسر التباين في المتغير التابع، وهذا مؤشر على العلاقة الخطية للنموذج المقترح.

جدول رقم(6) معاملات الانحدار لنموذج الدراسة

جدول رقم (6) نتيجة الانحدار لنموذج الدراسة: اختبار الفرضيات			
النموذج	المعامل	قيمة t الاحصائية	مستوى المعنوية
الثابت	7.545781	1.981471	*0.0492
Auditing Office (Big4)	1.523685	2.348642	**0.0200

***0.0000	7.262519	1.654099	Total Assets (Size)
***0.0001	4.099485	0.101501	Return of Investment (ROI)
***0.0019	3.153126	0.061770	Company Age (Age)
***0.0005	-3.574992	-0.039860	Leverage (LVG)
<i>Prob. (F Statistics) = 0.000***</i>		<i>F Statistics = 16.04706</i>	
<i>R² = 0.331229</i>		<i>Adj. R² = 0.310588</i>	
<i>Durbin-Watson Statistics = 2.678046</i>		<i>N = 168</i>	

***، **، *، تعني ان مستوى المعنوية على 1%، 5%، و 10% على التوالي

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: H_{01} أثر مكتب التدقيق الخارجي على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الفرضية الفرعية الأولى إلى اختبار أثر مكتب التدقيق الخارجي الممثل بالمكاتب الاربعة الكبرى على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

بينت النتيجة إن قيمة B كانت 1.524 وبمستوى معنوية 0.020، وهذا يعني إن لمكتب التدقيق الأثر الايجابي على الإفصاح الاختياري، بمعنى آخر أن زيادة في المتغير المستقل وحدة واحدة سيزيد من المتغير التابع بمقدار 1.524 ، وبناءً على هذه النتيجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية الفرعية الأولى البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: H_{02} أثر حجم الشركة على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الفرضية الفرعية الثانية إلى اختبار أثر حجم الشركة ممثل باجمالي الأصول على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

بينت النتيجة إن قيمة B كانت 1.654 وبمستوى معنوية 0.000، وهذا يعني إن لحجم الشركة الأثر الايجابي على الإفصاح الاختياري، بمعنى آخر أن زيادة في المتغير المستقل وحدة واحدة سيزيد من المتغير التابع بمقدار 1.654 ، وبناءً على هذه النتيجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية الفرعية الثانية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: H_{03} أثر معدل العائد على الاستثمار على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الفرضية الفرعية الثالثة إلى اختبار أثر معدل العائد على الاستثمار على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

بينت النتيجة إن قيمة B كانت 0.102 وبمستوى معنوية 0.000، وهذا يعني ان للعائد على الاستثمار الأثر الايجابي على الإفصاح الاختياري، بمعنى آخر أن زيادة في المتغير المستقل وحدة واحدة سيزيد من المتغير التابع بمقدار 0.102 ، وبناءً على هذه النتيجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية الفرعية الثالثة البديلة. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: H_{04} أثر عمر الشركة على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الفرضية الفرعية الرابعة إلى اختبار أثر عمر الشركات ممثل بالسنوات على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

بينت النتيجة إن قيمة B كانت 0.062 وبمستوى معنوية 0.002، وهذا يعني إن عمر الشركة له الأثر الايجابي على الإفصاح الاختياري، بمعنى آخر أن زيادة في المتغير المستقل وحدة واحدة سيزيد من المتغير التابع بمقدار 0.062 ، وبناءً على هذه النتيجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية الفرعية الرابعة البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: H_{05} أثر نسبة الرافعة المالية على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الفرضية الفرعية الخامسة إلى اختبار أثر نسبة الرافعة المالية على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

بينت النتيجة إن قيمة B كانت -0.040 وبمستوى معنوية 0.001، وهذا يعني إن نسبة الرافعة المالية له الأثر السلبي على الإفصاح الاختياري، بمعنى آخر أن زيادة في المتغير المستقل وحدة واحدة سيخفض من المتغير التابع بمقدار 0.040 ، وبناءً على هذه النتيجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية الفرعية الخامسة البديلة.

وبناء على النتيجة السابقة تكون معادلة التنبؤ بالإفصاح الاختياري، على النحو التالي:

$$*BIG4 + 1.654*SIZE + 0.102*ROI + 0.062*AGE - 4DISCLOSURE = 7.546 + 1.52$$
$$0.040*LVG$$

11. النتائج والتوصيات:

11.1 النتائج:

- يتخذ الإفصاح الاختياري مجموعة من الإشكال تتبلور بكل من :

1- الإفصاح عن معلومات مختلفة عن معلومات المحاسبة التقليدية، بعبارة أخرى الإفصاح عن معومات أخرى غير الإحداث الاقتصادية.

2- الإفصاح عبر وسائل الإعلام المختلفة.

3- الإفصاح لمختلف الأفراد و المجموعات و ليس فقط لمقدمي التمويل.

4- الإفصاح لإغراض مختلفة و ليس فقط لتمكين القرارات ل يتم اتخاذها و التي تحصر في القرارات المالية او التدفقات النقدية.

- إن عملية الإفصاح الاختياري عن المعلومات الغير المالية للشركة يعد مدخلا هاما في فهم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة بالشركة و المتصلة بالتنمية و النقاشات و الحلول المتعلقة بها.
- ينقسم الإفصاح إلى فئتين إفصاح إلزامي و إفصاح اختياري. حيث يتكون الإفصاح الإلزامي من معلومات يتم الكشف عنها من أجل الامتثال لمتطلبات القوانين و التشريعات و الأنظمة و اللوائح.إما الإفصاح الاختياري فهو يتضمن اي معلومات يتم الإفصاح عنها بالإضافة إلى الإفصاح الإلزامي.
- تعتبر كل من الرافعة المالية، ونوعية التدقيق، والقطاع المالي التابعة له الشركة و نسبة الربحية من محددات المهمة للإفصاح الاختياري
- تعتبر التقارير السنوية التي تصدرها الشركات وسيلة اتصال رسمية و إلزامية ما بين الشركات و مستخدمي هذه القوائم. و تدمج التقارير السنوية ما بين الإفصاح الإلزامي و الإفصاح الاختياري على حد سواء. فالإفصاح الإلزامي هو المعلومات الواجب نشرها و التي تتطلبها القوانين و الأنظمة و المعايير المعمول بها، إما الإفصاح الاختياري فهو يشير في المقام الأول إلى المعلومات خارج البيانات المالية الغير ملزمة بالقواعد أو المعايير المحاسبية و يتم بمبادرة من الشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة المختلفين،
- أظهرت الدراسة وجود ارتباط ايجابي ما بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح الاختياري. وهذا يتطابق مع التوجهات الفكرية لنظرية أصحاب المصلحة التي بينت إن الشركات الكبيرة تقوم بتقديم المزيد من الإفصاح الاختياري، بسبب إن هذه الشركات تتعرض لضغوط اكبر من جانب عدد كبير من أصحاب المصلحة المختلفين. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الكبيرة يتوافر لديها هيكل تنظيمي أفضل و نظام معلومات أكثر تطورا و أنشطة و شرائح تشغيلية أكثر تعقيدا.
- أظهرت الدراسة إن عمر الشركة يرتبط ايجابيا بمستوى الإفصاح الاختياري. و تؤكد هذه النتيجة الحجة القائلة بان الشركات الأكبر عمرا لديها الحوافز و الموارد و الخبرات اللازمة لتنظيم و نشر معلومات أكثر مما تقدمه الشركات الأصغر سنا.
- بينت الدراسة إلى إن الربحية ترتبط ارتباطا ايجابيا مع مستوى الإفصاح الاختياري. وهذا يتماشى التوجهات الفكرية لكل من نظرية الوكالة و ونظريه التكاليف السياسية التي تبين ان مدراء الشركات ذات الربحية المرتفعة يميلون لنشر المزيد من المعلومات للحصول على المزيد من المصالح الشخصية و تبرير مجموعة التعويضات. و علاوة على ذلك تؤكد هذه النتيجة ما جاءت به نظرية الإشارة بان الشركات ذات الربحية المرتفعة تكشف عن المزيد من المعلومات لرفع أسعارها و قيمتها، كما إن زيادة الإرباح تدفع المديرين إلى تقديم المزيد من المعلومات إشارة إلى جودة أعمالهم.
- أظهرت الدراسة إن نسبة الرافعة المالية ترتبط ارتباطا سلبيا بمستوى الإفصاح الاختياري. و قد يعزى ذلك إلى انه عندما تكون مديونية الشركة مرتفعة فأنها تميل إلى الإفصاح عن معلومات اقل بغية عدم الأضرار بوضعها التنافسي في السوق. و هذا يتناقض مع نظرية الوكالة التي تشير إلى ان الشركات ذات نسبة الرافعة المالية المرتفعة أكثر عرضة للكشف عن مزيد من المعلومات لتقليل التكاليف المتزايدة للوكالة بسبب الديون المرتفعة من أجل طمأنة المقرضين على إن الأعمال مستقرة و على أنها قادرة على سداد الديون كلما استحققت.
- أظهرت الدراسة وجود ارتباط ايجابي فيما بين كل من نوع مكتب التدقيق و الإفصاح الاختياري. و قد يعزى وجود ارتباط إلى ان شركات التدقيق الكبرى لا تقوم بمراجعة البيانات المالية لعملائها بل أيضا توجيههم نحو تحسين تقارير الشركات و زيادة الشفافية.

11.2 التوصيات:

- ضرورة قيام الشركات المدرجة اسمها في بورصة عمان بتوفير المعلومات الافصاحيه للمساهمين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضلله وفقا لما تتطلبه التشريعات والقوانين النافذة في البلد لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بصورة شفافة. لذلك يجب الإفصاح لهم عن ما يلي :

أ- التقارير الدورية والمعلومات الجوهرية

ب- تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الشركة بالأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة فضلا عن بيان الامتيازات التي يتمتع بها كل منهما

ج- تعاملات الشركة مع جميع الأطراف ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة في الشركة.

- ضرورة إن يكون هناك اتجاه متزايد نحو المزيد من الشفافية و المساءلة في عملية الإفصاح عن أداء الشركات نحو إفصاح أكثر شمولاً ليشمل البعد البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي لأنشطة الشركات

- ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الغير مالية جنبا الى جنب مع المعلومات المالية لان ذلك يساعدها في عملية تصور المخاطر المحيطة بها و الفرص المستقبلية ،مع توفير رؤية قيمة و كلية للإدارة الشركة ، بالإضافة إلى تقييم التوقعات المالية للشركة في المستقبل البعيد المدى .

- ضرورة اعتبار الإفصاح الاختياري مصدرا هاما في الشركة بسبب علاقته الوثيقة الصلة بتوزيع الدخل و الثروة، البطالة، السلامة و الأمن في العمل، ومستوى التدريب، والاختلالات الإقليمية، والتلوث البيئي، واستخدام الطاقة، واستهلاك الموارد الطبيعية للشركة على المدى القصير وطويا الأجل .

- ضرورة استخدام الشركات لمواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت للإفصاح عن جميع المعلومات الخاصة بها ، فضلا عن الإفصاح عن سياستها تجاه المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها مع ضرورة احتفاظ الشركات بأسرارها التجارية والتي قد تؤثر على ألقدره التنافسية لها في الأسواق المالية .

المصادر والمراجع:

1. Ababneh, B. M. 2013. Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Report of Jordanian Corporations Dealing According to Islamic Shariah. Yarmouk University, Irbid.
2. Abdel-Fattah, T. M. H. 2008. Voluntary disclosure practices in emerging capital markets: the case of Egypt. Durham University, Durham. Available; <http://etheses.dur.ac.uk/1342/>
3. Abd-Elsalam, O. 1999. The introduction and application of international accounting standards to accounting disclosure regulation of a capital market in a developing country: the case of Egypt. Herriot-Watt University, Edinburgh. Available; <http://www.ros.hw.ac.uk/handle/10399/1260>
4. Akisik, O. & Gal, G. 2011. Sustainability in businesses, corporate social responsibility, and accounting standards: An empirical study. International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 19(No. 3): pp. 304-324. Available; <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/18347641111169287>
5. Alsaed, K. 2006. The association between firm-specific characteristics and disclosure: The case of Saudi Arabia. Managerial Auditing Journal, Vol. 21(No. 5): pp. 476-496. Available; <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/02686900610667256>
6. Alves, H., Rodrigues, A. M., & Canadas, N. 2012. Factors influencing the different categories of voluntary disclosure in annual reports: an analysis for Iberian Peninsula listed companies. Review of Applied Management Studies Journal, Vol. 10: pp. 15-26. Available; <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1645991112700038>
7. Bani-Khalid, T, Kouhy, R., & Hassan, A. 2017. The Impact of Corporate Characteristics on Social and Environmental Disclosure (CSED): The Case of Jordan. Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice, Vol 2017. Available; <http://ibimapublishing.com/articles/JAARP/2017/369352/369352.pdf>
8. Bazine, E. & Vural, D. 2011. Voluntary Disclosure of financial targets: empirical evidence from manufacturing firms listed on Stockholm Stock Exchange during 2001 to 2009. Gothenburg University. Available; <https://gupea.ub.gu.se/handle/2077/26852>
9. Cheng, E. C. M. & Courtenay, S. M. 2006. Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure. The International Journal of Accounting, Vol. 41(No. 3): pp. 262-289.
10. Chow, C. W. & Wong-Boren, A. 1987. Voluntary financial disclosure by Mexican corporations. Accounting Review, Vol 362(No. 3): pp. 533-541. Available; <https://www.jstor.org/stable/247575>
11. Cormier, D., Ledoux, M., Magnan, M., & Aerts, W. 2010. Corporate Governance & Information Asymmetry between Managers & Investors. Corporate Governance, Vol. 10: pp. 574-589. Available; <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/14720701011085553>
12. Filsaraei, M. & Azarberahman, A. 2016. An Association between Firms' Characteristics and Voluntary Disclosure Extent of Financial and Nonfinancial Information on Annual Reports of Board of Directors in Iran. American Journal of Economics, Finance and Management, Vol. 2(No. 1): pp. 1-7. Available; <http://www.aiscience.org/journal/paperInfo/ajefm?paperId=2091>

13. Gray, R., Owen, D., & Adams, C. 1996. Accounting and Accountability: Changes and Challenges in Corporate Social and Environmental Reporting. London: Prentice-Hall Europe.
14. Gul, F. A. & Leung, S. 2004. Board leadership, outside directors expertise and voluntary corporate disclosures. Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 23(pp. 351–379).
15. Habbash, M., Hussainey, K., & Awad, A. E. 2016. The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: an empirical study. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, Vol. 12(No. 3): pp. 213–236. Available: <https://www.inderscienceonline.com/doi/abs/10.1504/IJAAPE.2016.077890>
16. Hanafi, R. 2006. An Exploration of Corporate Social & Environmental Disclosure in Egypt & the UK: A Comparative Study. University of Glasgow, Glasgow. Available; https://www.academia.edu/3598602/An_exploration_of_corporate_social_and_environmental_disclosure_in_Egypt_and_the_UK_a_comparative_study
17. Haniffa, R. & Cooke, T. E. 2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations. Abacus Vol. 38(No. 3): pp. 317-349.
18. Haniffa, R. & Cooke, T. E. 2005. Impact of Culture and Governance Structure on Corporate Social Reporting. Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 24(No. 5): pp. 391-430.
19. Hasan, M. T. & Hosain, M. Z. 2015. Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure Practices in Bangladesh: Evidence from listed companies of Dhaka Stock Exchange. Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6(No.12): pp. 14-32. Available; <http://www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/view/23363>
20. Hughes, S. B., Anderson, A., & Golden, S. 2001. Corporate environmental disclosures: are they useful in determining environmental performance? Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 20(No. 3): pp. 217-240. Available; https://econpapers.repec.org/article/eeejappol/v_3a20_3ay_3a2001_3ai_3a3_3ap_3a217-240.htm
21. Hussainey, K., Elsayed, M., & Abdel Razik, M. 2011. Factors affecting corporate social responsibility in Egypt. Corporate Ownership & Control journal, Vol. 8(No. 4): pp. 432-443. Available; <https://www.virtusinterpress.org/FACTORS-AFFECTING-CORPORATE-SOCIAL.html>
22. Inchausti, B. G. 1997. The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms. The European Accounting Review, Vol. 6(No. 1): pp. 45-68. Available; <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/096381897336863>
23. Khasharmeh , H. A. & Desoky , A. M. 2013. On-line CSED: The Case of the Gulf Cooperation Council Countries. Global Review of Accounting and Finance, Vol. 4: pp. 39 –64.
24. Kolsi, M. C. 2012. The Determinants of Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from the Tunisian Capital Market. The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, Vol. XI(No. 4): pp. 49-68. Available; https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2185216
25. Leite, L. C. Q. C. 2011. Responsabilidade Social Corporativa Como Estratégia De Negócio: modelos conceituais e exemplos ilustrativos. Universidade de São Paulo, São Paulo. Available; <http://bibliotecadigital.fgv.br/dspace/handle/10438/8858>
26. Maina, E. K., Gachunga, H., Muturi, W., & Ogutu, M. 2017. Influence of Firm Characteristics on the Impact of Disclosure and Transparency in the Performance of

- Companies Listed in Nairobi Securities Exchange. International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM), Vol. 5(No. 9): pp. 6994-7007. Available: <http://ijsrm.in/index.php/ijsrm/article/view/895>
27. Malone, D., Fries, C., & Jones, T. 1993. An Empirical Investigation of the Extent of Corporate Financial Disclosure in the Oil and Gas Industry. Journal of Accounting and Finance, Vol. 8(No. 3): pp. 249-273. Available; <http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0148558X9300800306?journalCode=jafa>
28. Marston, C. & Polei, A. 2004. Corporate reporting on the Internet by German companies. International Journal of Accounting Information Systems, Vol. 5(No. 3): pp. 285-311. Available; <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1467089504000387>
29. Matarneh, A. J. 2011. Corporate Social Responsibility Disclosure In Developing Countries – The Case Of Jordan. Nottingham Trent University, Nottingham
30. Mohammed, S. & Islam, M. N. 2014. Nonfinancial Information Disclosure and Company Characteristics: A Study on Listed Pharmaceutical and Chemical Companies of Bangladesh. Pacific Business Review International, Vol. 6(No. 8): pp. 16-24. Available; http://www.pbr.co.in/Volume6_Issue8_February_2014/3.pdf
31. Oliver, C. 1997. Sustainable competitive advantage: Combining institutional and resource based view. Strategic Management Journal, Vol. 18(No. 9): pp. 697-713. Available; [http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/\(SICI\)1097-0266\(199710\)18:9%3C697::AID-SMJ909%3E3.0.CO;2-C/abstract](http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/(SICI)1097-0266(199710)18:9%3C697::AID-SMJ909%3E3.0.CO;2-C/abstract)
32. Owusu-Ansah, S. 1998. The impact of corporate attributes on the extent of mandatory disclosure and reporting by listed companies in Zimbabwe. The International Journal of Accounting, Vol. 33(No. 5): pp. 605-631. Available; <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0020706398900152>
33. Parsa, S. & Deng, L. X. 2008. Capital Markets: Reactions to Social Information Announcements. International Journal of Accounting & Finance, Vol. 1: pp. 107-120. Available; <https://www.inderscienceonline.com/doi/abs/10.1504/IJAF.2008.020239>
34. Patten, D. M. 2002. The relation between environmental performance and environmental disclosure: a research note. Accounting, Organizations and Society, Vol. 27(No. 8): pp. 763-773. Available; <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0361368202000284>
35. Patton, J. & Zelenka, I. 1997. An empirical analysis of the determinants of the extent of disclosure in annual reports of joint stock companies in the Czech Republic. European Accounting Review, 1997, Vol. 6(No. 4): pp. 605-626. Available: https://econpapers.repec.org/article/tafeuract/v_3a6_3ay_3a1997_3ai_3a4_3ap_3a605-626.htm
36. Samuels, J. 1990. Accounting for developing countries: an alternative approach. Research in Third World Accounting, Vol. 1 pp. 67 - 86.
37. Singh, D. R. & Ahuja, J. M. 1983. Corporate social reporting in India. International Journal of Accounting Education and Research, Vol. 18(No. 2): pp. 151-169.
38. Soliman, M. 2013. Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt. Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 4(No. 17): PP. 71-81. Available: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2361905
39. Tilt, C. A. 2001. The content and disclosure of Australian corporate environmental policies. Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 14(No. 2): pp. 190-

212. Available;
<http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/09513570110389314>
40. Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N. 2014. Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies. *Intangible Capital*, Vol. 9(No.4): pp. 1080-1112. Available;
<http://www.intangiblecapital.org/index.php/ic/article/view/439>
41. Wadhwa, P. 2017. Non- Financial Reporting: The Firm and the Stakeholders. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR)*, Vol. 3(No. 5): pp. 2073 - 2078. Available;
<http://www.imperialjournals.com/index.php/IJIR/article/view/5079/4888>
42. Wang, M.-C. 2017. The Relationship between Firm Characteristics and the Disclosure of Sustainability Reporting. *Sustainability*, Vol. 9(No. 4): PP. 624-638. Available: <http://www.mdpi.com/2071-1050/9/4/624>